المحاضرة السادسة -6-

أهداف المحاضرة:

التعرف على طبيعة الاقتصاد الجزائري ومضامين التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم، المستلزمات والعقبات.

عناصر الدرس:

- مدخل إلى الاقتصاد الجزائري
- الإطار المعرفي للتنمية الاقتصادية: المفهوم، المستلزمات والعقبات

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري وتجربته التنموية

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة سياسات اقتصادية، من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تخلّل هذه المرحلة عدة تجارب في مجال السياسات العمومية الاقتصادية ما بين البرامج الإصلاحية والتغيير الجذري في نمط تسيير الاقتصاد الوطني، كما شهد أزمات اقتصادية واجتماعية في عدة محطات تاريخية، نحاول ضمن هذا المحور تبيان واقع الاقتصاد الجزائري والأزمات التي مرّ بها، والتهديدات التي شكّلت وما زالت تشكّل خطرا على المصالح الحيوية للبلاد، والخوض في التجربة التنموية، وأنماط التسيير الذي شهدته السياسات الاقتصادية في بلادنا، ولكن قبل دراسة ذلك علينا أولا أن نضع مدخلا الى التنمية الاقتصادية، فنحدد مفهومها ومستلزماتها وعقباتها بشكل عام.

1- الإطار المعرفي للتنمية الاقتصادية: المفهوم، المستلزمات والعقبات

بداية يجب التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالمفهوم الأول، أي النمو الاقتصادي، يرتكز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فإذا قامت دولة غنية بتقديم إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، غير أن ذلك لا يعد نموا اقتصاديا، فالأمر يتطلب زيادة مستمرة في النمو الحقيقي لفترة طويلة

نسبيا، غير أن النمو الاقتصادي يعتبر مهما لتحقيق التنمية، غير أنه غير كاف، فهو عبارة عن وسيلة لبلوغ غاية أو هدف معين[51].

أما المفهوم الثاني، أي التنمية الاقتصادية فتنطوي على تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الانتاج وفي نوعيه السلع والخدمات المقدمة للأفراد إلى جانب التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الافراد في المتوسط، فالتنمية إذن ترتكز على التغيير الكمي والتغيير النوعي والهيكلي معا.

تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية لغة من النماء ويعني الزيادة والكثرة، أما اصلاحا فقد قدم علماء الاقتصاد تعاريف كثيرة لمفهوم التنمية الاقتصادية، وقدموا تعاريفا مختلفة لذلك تبعا لأيديولوجيته وفلسفته التي يؤمن بها[52]، ومنها التعاريف التالية:

" التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان" ويعتبر ذلك مفهوما يتعلق بالنمو الاقتصادي[53].

---

[51] – عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص11.

[52] – المرجع نفسه ، ص11.

[53] – المرجع نفسه، ص ص11-12.

عرّف الأستاذ (بالدوين) التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن[54].

كما عرفها الدكتور (ميشال تودارو) على أنها القدرة التي يحوزها الاقتصاد الوطني، والذي كانت ظروفه الاقتصادية الأولية راكدة نوعا ما ولفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، وذلك بمعدلات تتراوح بين 5 % الى 7 % أو أكثر من ذلك، نلاحظ أنه من خلال هذا التعريف أعطى (تودارو) مؤشرا للتنمية الاقتصادية **GNP** [55].

كما عرفها الدكتور (ماتيانوس حبيب) على أنها: مجموعة إجراءات وتدابير ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي تهدف إلى بناء آلية تضمن زيادة حقيقية مضطردة في الناتج الاجمالي ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بشكل مستمر، كما تهدف إلى تحقيق توزيع عادل لهذا الناتج بين مختلف طبقات الشعب التي لها مساهمة في تحقيقه[56].

من هذا كله، يمكن استنتاج أن التنمية الاقتصادية تتضمن عناصر متعددة هي[57]:

---

[54] – ابتهال احمد قابقلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995 – 2010)، مشروع أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم اقتصاد وتخطيط، 2013–2014، ص20. أنظر الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2Xcq16n

[55] – المرجع نفسه، ص21

[56] – المرجع نفسه.

[57] – المرجع نفسه.

1. التنمية عملية ارادية مقصودة من طرف الدولة، وليست عملية اعتباطية وعفوية جارية، تتطلّب مجهودا وإرادة للتحقيق.
2. التغيير في البنيان أو الهيكل الاقتصادي، من أجل احداث آلية اقتصادية ذاتية ومتكاملة.
3. لابد أن تكون هناك زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للمواطن ولفترة مستمرة من الزمن، أي أن تكون عملية التنمية مخطط لها بأهداف طويلة الأجل.
4. التحسين المستمر والحقيقي في توزيع الدخل لصالح الطبقات الهشة والفقيرة وضعيفة الدخل، وأيضا لصالح الفئات التي كانت لها مساهمة حقيقية في ارتفاع الدخل الوطني.

لقد أصبح من الضروري إعادة النظر في تحديد أولويات التنمية في البلدان النامية، بحيث لا تقتصر على تعظيم معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بل تتسع لتشمل الأهداف الاجتماعية العريضة، مثل استئصال الفقر تخفيض الفجوة الواسعة في تباين الدخل بين الأغنياء والفقراء.

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

أبرزنا في البداية لمحة عن بعض الفروقات بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ويمكن أن نضيف العناصر التالية[58]:

[58] – عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، المرجع السابق، ص ص15-16.

- النمو مفهوم كمي يرتبط بالزيادة المستمرة في انتاج السلع الاقتصادية في بلد ما بينما التنمية لها جانب كمي وكيفي يهدف إلى الارتقاء بحياة الفرد من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- النمو تلقائي بينما التنمية عبارة عن مجهودات هادفة بإرادة الدولة
- النمو له بعد اقتصادي بحت بينما التنمية شاملة لكل مناحي الحياة.
- قياس النمو يكون بمعايير تتعلق بالدخل الفردي الحقيقي، ولكن التنمية أشمل وتقاس بمعاير متعددة وأكثر شمولا تمس مختلف الجوانب الاجتماعية، الديمغرافية، الاقتصادية ، الثقافية والسياسية[59].

التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي:

التطور غير مرادف للنمو، وهو يعني الانتقال من حلة معينة إلى أخرى، مثل التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، كما قد يحدث تطور في الميدان الصناعي ولكن بوتيرة اقل من تزايد عدد السكان، وبالتالي عدم وجود النمو ضمن هذه المعادلة، وقد يحدث تطور اقتصادي لكن دون تغييرات هيكلية وذهنية تجعل من هذا التطور مستداما ومستمرا. وهناك مفاهيم ترتبط مع مضمون التنمية وتتداخل مع عناصرها لكنها مغايرة له من حيث المعنى، ونذكر في ذلك التحديث، التقدم والتغيير[60].

مستلزمات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية في أي بلد توافر عدة مستلزمات أهمها:

---

[59] – المرجع نفسه، ص 16.

[60] – المرجع نفسه، ص ص 16-17

1. تراكم رأس المال، أي خلق الثروة.
2. الموارد الطبيعية.
3. الموارد البشرية.
4. التقدم التكنولوجي.

عقبات التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نذكر أهم العقبات التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وهي:

1. **الحلقة المفرغة للفقر:** يمكن تلخيص الحلقة المفرغة للفقر في المخطط التالي:

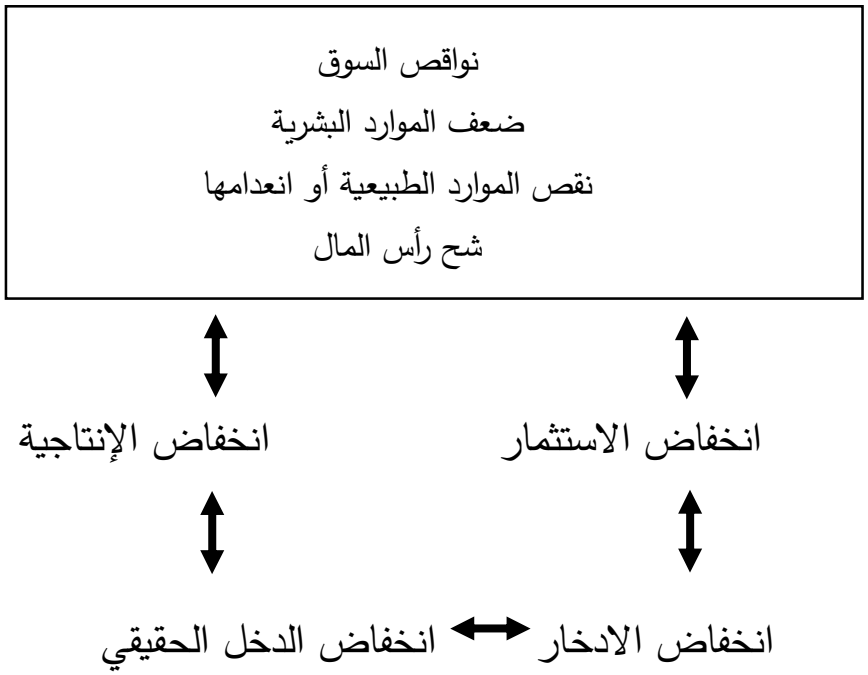

الشكل4: الحلقة المفرغة للفقر

كل الأسباب هي نتائج وكل النتائج هي أسباب، فالمتغيرات المستقلة تتحول إلى متغيرات تابعة، والعكس صحيح، حيث تمثل هذه المتغيرات عقبات التنمية الاقتصادية في أغلب البلدان النامية، وهذه هي الحلقة المفرغة الرئيسية المتعلقة بالفقر، كما تعاني ذات البلدان حلقات مفرغة في مجالات أخرى منها التعليم، والحلقة المفرغة المتصلة بتكوين رأس المال وغيرها[61].

2. عدم الفهم الدقيق لأحوال السوق:

تعترض السوق في البلدان النامية العديد من العقبات تجعلها بعيدة عن النموذج الحقيقي للسوق الموجود في اقتصاديات الدول المتقدمة، إذ يعتمد هذا النموذج على آلية السوق الحر في القيام بنشاطاته الاقتصادية وفي تطورها، أي قانون العرض والطلب، بعيدا عن الاحتكار أو الاقتصاد الموازي، من هذه العقبات جمود في عناصر الإنتاج، عدم مرونة الأسعار وضيق السوق.

3. نقص الادخار:

الادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، وما دام الدخل منخفض في الدول النامية فإن الادخار يكون منخفضا أيضا أو منعدما.

4. العلاقات الدولية والتنمية:

تشكل طبيعة العلاقات الدولية أحد أهم العوامل المعيقة للتنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، حيث تطرح هذه المسالة عدة عقبات أهمها:

---

[61] – المرجع نفسه، ص ص 18–19.

- العقبة الأولى تتعلق بعدم امتلاك البلدان النامية على الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية، إذ أن الدول الصناعية الكبرى تعيقها في الحصول على التكنولوجيا والتجهيزات اللازمة لذلك.
- العقبة الثانية في هذا الإطار متعلقة بما تفرضه الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية، أي على الاستيراد والتصدير، من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال، ومثال ذلك؛ تفرض الدول الصناعية المستوردة للموارد الطاقوية، خاصة البترول رسوما على الدول المنتجة لها، وهذه الدول المنتجة هي في الغالب دول نامية.
- الشروط والأعباء التي ترافق الحصول على القروض وتقديم المساعدات الفنية من الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية.

لقد تطور مفهوم التنمية خلال العقود الماضية خاصة مع ازدهار مضامين حقوق الانسان والعولمة، حيث ظهرت مفاهيم جديدة في الأجندات الدولية أهمها:

- الحق في التنمية
- التنمية البشرية
- التنمية المستدامة
- التنمية المستقلة
- الإطار الشامل للتنمية وفق ما جاء به البنك الدولي سنة 1999.